التنوع العرقي في الجزائر: بين استحقاقات الهوية الثقافية والأجندات الانفصالية المشبوهة

عبدالنور تومي

حرائق صيف 2021 التي قضت نيرانها على النبات والحيوان في نصف السلسلة الجبلية لمنطقة القبائل والولايات الشرقية الأخرى المجاورة، وضلوع بعض العناصر الانفصالية في إشعال تلك الحرائق وتأجيج الخطاب العنصري خلال حدوثها، والمواقف المتميزة للحكومة الجزائرية في نجدة تلك المناطق، كلها عوامل كان لها تأثيراً كبيراً في تغيير المزاج الشعبي في تلك المناطق، وإعادة النظر في الدعوات الانفصالية ومن يروج لها.

بدأت الحركات العرقية في العديد من الدول في تتبع استراتيجية الخروج من الأنظمة الفيدرالية وإظهار فكرة الانفصال من أجل تحقيق غاية الاستقلال، حيث شهدت أوروبا في السنوات الأخيرة تغيّرا جذرياً في تعاطيها مع المسألة العرقية الانفصالية، التي أثارت جدلاً سياسياً كبيراً بعد الأزمة السياسية التي عرفتها بلجيكا في عام 2010، تلك الأزمة كادت أن تفجّر التماسك الاجتماعي في بلجيكا، في حين عرفت كل من إسبانيا و فرنسا حركات انفصالية عنيفة، على غرار الحركة الانفصالية لشعب الباسك ETA، التي كانت تهدد الأمن الداخلي لهذين البلدين المجاورين خلال سنوات

عديدة في ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي.

ظواهر الإنفصال العرقي المعاصرة

في عام2018, صوّت البرلمان الكتالوني في برشلونة شرق إسبانيا بـ 70 صوتاً من أصل 135 لصالح الاستقلال التام عن المملكة الإسبانية, ومنحت الحكومة الإقليمية لكتالونيا الحق لرئيس إقليم كاتالونيا كارلس بوتشدمون للإعلان رسمياً عن استقلال كاتالونيا, وردت الحكومة الفيدرالية في مدريد على الفور على تلك الخطوة، وسحبت من الحكومة الإقليمية في كتالونيا سلطاتها باستخدام الخيار القانوني الردعي وتطبيق المادة 155 من الدستور الملكي الإسباني.

وفي نفس السياق صوّت اللومبارديون في شمال إيطاليا في عام 2017 للمطالبة بمزيد من الحكم الذاتي، كما عادت مؤخراً فكرة الإستقلال عن مؤسسات الجمهورية الفرنسية في الجزيرة الجميلة "كورسيكا" في جنوب شرق فرنسا، حيث أعلن الجناح الوطني الثوري لجبهة التحرير الوطني لكورسيكا FLNC العودة للنضال المسلح، بعد حادثة الإعتداء على الناشط الكورسيكي "إيوان كولونا" في الربيع الماضي، والتي أدت إلى انفجار جديد في العديد من مدن الجزيرة باحتجاجات عنيفة ضد مؤسسات الدولة الفرنسية، مما أجبر وزير الداخلية الفرنسي للاعتراف الضمني بمبدأ الإستقلالية للشعب الكورسيكي.

هذا الاضطراب المؤسساتي يمثل تحدياً سياسياً أمام انسجام مجتمعات الاتحاد الأوروبي وتجانسها، في زمن تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا والخطاب الشعبوي لقادة هذه الأحزاب الداعي للدولة القطرية.

تبقى مثل هذه الأحداث الانفصالية في الدول العربية على سبيل المثال تمثل إما صراعاً سياسياً مستمراً، أو يتحوّل لحرب أهلية دامية تقضى على مكوّنات الدولة القطرية، لكن القادة الإنفصاليين في أوروبا الغربية سواء في إسبانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، وبرغم اختلافاتهم العرقية والثقافية مع الدولة المركزية، الا انهم يعرفون إدارة هذه الصراعات والخلافات بطرق وسياسات لا تؤدي الى تطورات خطيرة، ويبقونها في مستوى التعايش السلمي "البارد" تحكمه متغيّرات السياسة. على عكس ما حدث في أوروبا الشرقية وفي دول البلقان في التسعينيات من القرن الماضي وبداية ألفية هذا القرن، حيث أدت الحرب العرقية والدينية إلى تفكيك الترابط الإجتماعي بين

المكونات العرقية والدينية في فيدرالية يوغوسلافيا السابقة.

عدوى الإنفصال وحلم الاستقلال

هنالك عدة حركات عرقية انفصالية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تدعو إلى الانفصال عن الدولة المركزية، في عام2017 صوّت أكراد العراق بالأغلبية لإعلان إستقلال إقليم الشمال عن الدولة المركزية في العراق عن طريق استفتاء نظمته حكومة إقليم كردستان في أربيل, ولكن مخرجات ذلك الاستفتاء تم تجميدها. في نفس الإطار, كان جنوب السودان قد حصل على استقلاله في عام 2011 عن الخرطوم، بعد مسار إنفصالي وسنين حرب طاحنة ضد القوات النظامية في الشمال، لكن هذه الدولة الهشة الآن تتجه نحو دولة فاشلة.

في الجزائر، تم الاعلان عن حركة "الماك" العرقية الإنفصالية بقيادة "فرحات مهني" في1 يونيو /حزيران2010، فرحات مهني أعلن أنه رئيس الحكومة المؤقتة لحركة القبائل الإنفصالية في شمال شرق العاصمة الجزائر. تعرف هذه الحركة الإنفصالية في الأوساط الإعلامية الغربية والمحلية باسمها المختصر للحروف اللاتينية الأولى le Mouvement pour l'Autonomie de la Kabylie (MAK)، ينشط أعضاء هذه الحركة الإنفصالية بباريس بشكل خاص، وفي عموم فرنسا.

الانفصاليون المتطرفون من أبناء منطقة القبائل بالداخل، وفي فرنسا خصوصا، ظلوا يحتجون منذ عقود بأن الأمازيغ عموماً، والقبائل خصوصاً، يعيشون في اضطهاد ثقافي وتمييز"عنصري" من السلطات، علماً أن أغلبية الشعب الجزائري من أصول بربرية وأمازيغية، فبالتالي - بحسب إطروحة هؤلاء الانفصاليين- لقد حان الوقت للدفاع عن أراضي وهوية ملايين البربر "القبائل")القبايل باللهجة الجزائرية هم الذين يعيشون في المناطق الجبلية والساحلية في شمال شرق الجزائر العاصمة.)

عامل الشرعية الثورية وسياسة العصا والجزرة

سرعان ما جاء الرد على تلك الدعوات الانفصالية من الزعيم التاريخي لحزب جبهة القوى الاشتراكية وأحد مفجري ثورة حرب التحرير الجزائرية في عام 1954 ضد الإستعمار الفرنسي "حسين آيت أحمد"، أو "الدا الحسين" كما يلقّب عند القبايل، حيث وصف قرار فرحات مني بالمتهور والخطير على تماسك الوحدة الوطنية ومستقبل مجموعة المكوّن الأمازيغي في الجزائر.

شخصية زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر"حسين آيت أحمد" لها مكانة عالية عند الأمازيغ القبايل، ولا سيما بين الطبقة الوسطى ورجال الأعمال والمثقفين اليساريين. كونه كان يمثل وجه التعددية الثقافية داخل البلاد، رغم إنتقاداته القوية للنظام خلال السنوات (1963-2015) سواء عندما كان معارضاً بالخارج أو بعد عودته إلى أرض الوطن في عام 1989 بعد فتح مسار التعددية السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1989-1992), ثم عارض الزعيم حسين ايت أحمد إنقلاب كانون الثاني/ يناير1992 كما كان معارضاً شرساً للحزب المنحل "الجبهة الإسلامية للإنقاذ".

بالتالي رفض"حسين آيت أحمد" لفكرة حركة الماكMAK بانفصالها عن المنطقة القبائلية وعن التراب الوطني عموماً جعلت السلطات المركزية تواصل نهجها سياسة العصا والجزرة مع الملف الأمازيغي. إلى غاية حوادث حرائق الغابات والبساتين خلال الصيف الماضي في الجزائر لم تنال فكرة الماك MAK الإنفصالية أي اهتمام من وسائل الإعلام المحلية ولم تثير الرأي العام، ولكن بعد تلك الحوادث التي تم اتهام عناصر من "الماك" بتدبيرها، أصبح رد فعل الجزائريين شديداً ضد الحركة الإنفصالية المخترقة من قبل مصالح مخابرات دول تصنف بالعدوّة للجزائر، مما دفع بالسلطات إلى أخذ ملف الماك MAK هذه المرة بحزم هذا بسبب صعود النزعة الإنفصالية العرقية والتي بدأت تأخذ بعداً أمنياً خطيراً.

بعد مقاطعة منطقة القبايل كلّها للانتخابات العامة والتى نظمتها السلطات المركزية بعد إنتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في كانون الأول /ديسمبر 2019؛ أرسلت الحكومة الجزائرية عدة رسائل إصلاحية, بدءاً بالإستفتاء على دستور 2020 الذي تم تنظيمه في خريف 2020, واجراء الإنتخابات التشريعية في صيف 2021, ثم الإنتخابات المحلية

في خريف 2021, إنه مسار إنتخابي جاء في سياق التغيير والإنتقال السلمي للسلطة في الجزائر بعد الحراك الشعبي السلمي الذي أجبر الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة على الاستقالة, أو الإقالة, في شهر نيسان / أبريل 2019.

عرفت مرحلة الإنتخابات المحلية والوطنية التي أجريت ما بين نهاية عامي 2019 و2021 حالة من العنف والتي كان من وراءها التيار "المعرقل" في الحراك, ذلك التيار يعلن رفضه للإصلاحات الجديدة. نسب المشاركة في كل تلك الانتخابات في ولايات "تيزي-وزو" و"بجاية" وهما أهم ولايتين في منطقة القبايل لا تتجاوز نسبة 5%, كما كانت هنالك أيضاً مقاطعة لتلك الانتخابات من الأحزاب الجهوية على غرار حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية", و"مناضلي الحزب" غير المعتمد, و"الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي" وحتى حزب "جبهة القوى الاشتراكية- جيل" بعد وفاة زعيم الحزب "حسين آيت أحمد". لكن حرائق صيف 2021 التي قضت نيرانها على النبات والحيوان في نصف السلسلة الجبلية لمنطقة القبائل والولايات الشرقية الأخرى المجاورة، وضلوع بعض العناصر الانفصالية في إشعال تلك الحرائق وتأجيج الخطاب العنصري خلال حدوثها، والمواقف المتميزة للحكومة الجزائرية في نجدة تلك المناطق، كلها عوامل كان لها تأثيراً كبيراً في تغيير المزاج الشعبي في تلك المناطق، وإعادة النظر في الدعوات الانفصالية ومن يروج لها.

مقاطعة منطقة القبائل للمسار الانتخابي كاد يصبح معضلة سياسية وأمنية للسلطات العليا في البلاد؛ حيث كان الهدف منه هو عزل المنطقة عن المركز، وبالتالي سيطرة الجماعات الإنفصالية على الجانب السياسي، عندها سارعت الحكومة لاحتواء غضب أبناء منطقة القبائل بتقديم كل المساعدات اللازمة و قامت حتى بتقديم تعويضات عن جراء خسائر نيران صيف2021 .

الـ"ماك" مقابل ألغاز!

انتقلت أحداث الحرائق الأليمة من شقها الطبيعي المناخي إلى مناخ سياسي أشد توتراً، بعد تقارير أمنية وتصريحات أشخاص منخرطين في الحركة الإنفصالية العنصرية "الماك"، حيث ثبت أن تلك الحرائق كانت مدبرة وقام بها أفراد من حركتهم، كما قامت الحركة بنشر خطاب الفتنة والعنصرية والكراهية بين أبناء الشعب الجزائري طيلة أيام تلك الكارثة "الطبيعية"، وعلى أثر تلك الحوادث، صنفت الحكومة الجزائرية حركة "الماك" ضمن المجموعات الإرهابية، عندها طالبت الحكومة الجزائرية فرنسا بتسليم أعضاء حركة الماك المقيمين على أراضيها، حيث تحتضن باريس مؤسس الحركة الإنفصالية الإرهابية فرحات مهني، وأعضائها البارزين التي تأسست عام 2010، وبالرغم من إصدار الجزائر مذكرة توقيف دولية بحق فرحات مهني، إلا ان باريس مازالت تماطل في تسليمه، فرحات مهني يحمل الجنسية الفرنسية، مما أدى إلى زيادة التوتر في العلاقات الجزائرية - الفرنسية، خاصة بعد تصريح وكالة الأنباء الفرنسيةAFP التي وصفت فيه حركة الماك بـ"المؤهلة والقابلة للديمقراطية". لكن التقلبات الجيو-سياسية والجيو-إقتصادية الراهنة على الساحة الدولية والإقليمية وتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على الإقتصاد الفرنسي سوف تجبر فرنسا على الاستجابة لطلب الجزائر في معادلة علاقات جديدة بين البلدين، يمكننا تسميتها "الماك مقابل الغاز".

كخاتمة، أصبحت اليوم اللغة الأمازيغية حقاً دستورياً ولغةً وطنيةً ورسميةً طبقاً للمادة 4 من دستور 2020, إضافة إلى إنشاء أكاديمية اللغة الأمازيغية ودعمها في عام 2017. ودور "العروش" في لعب دور الوسيط بين ممثلي الدولة المركزية والمواطنين في قرى ولايات القبايل، وبالتالي فإن المكوّن العرقي في الجزائر ليس مكوّنا ثقافياً فحسب بل هو ثابت من ثوابت الأمة الجزائرية والهوية الوطنية، كل البربر بجميع أطيافهم من (شاوي وترقي وميزابي وشنوي وقبايلي) كلهم مندمجون ومنخرطون في نسيج وقيم المجتمع ومؤسسات الدولة الجزائرية.الجزائريون يرون قادة"الماك" كمنظمة إرهابية عنصرية إنفصالية تريد ضرب الوحدة الوطنية واستقرار البلاد، هذه نظرة الأغلبية الساحقة لأمازيغ الجزائر أيضاً، بالداخل والخارج. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.